

في  
التنوير الإسلامي  
« ١٩ »

نقد كتاب

الإسلام

والأصول الأربعة

تأليف

د. محمد عمارة



0104695



Bibliotheca Alexandrina





نَقْضُ كِتَابِ

# الإسلام وأصول الحكمة

للسيخ الإسلام محمد الخضر حسين

دكتور محمد عمارة





اسم السلسلة : في التنوير الإسلامى .  
اسم الكتاب : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد المنذر حسين  
تأليف: دكتور / محمد عمارة .  
تاريخ النشر: إبريل ١٩٩٨ .  
رقم الإيداع: ٥٨٧٤ / ١٩٩٧ .  
الترقيم الدولي: X - 0606 - 14 - 977 - I . S . B . N  
النشاشنسر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع  
المركز الرئيسى: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر  
ت: ٢٢٠٢٨٧ - ٢٢٠٢٨٩ / ١١ .  
فاكس: ٢٢٠٢٩٦ / ١١ .  
مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة .  
ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٢ .  
فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢ . ص.ب: ٩٦ الفجالة  
إدارة النشاشنسر: ٢١ ش أحمد عربى - للمهندسين - القاهرة  
ت: ٢٤٦٦٤٣٤ - ٢٤٧٢٨٦٤ / ٢ . فاكس: ٢٤٦٢٥٧٦ / ٢ .  
ص.ب: ٢٠ إمبابة

## تصهيد

كانت « العلمانية » - بما تعنيه من فصل الدين عن الدولة - بالنسبة للواقع العربى والإسلامى - وقبل أن يتبلور فى حياتنا الفكرية ، فى القرن التاسع عشر الميلادى ، تيار مجلة ( المقتطف ) ( ١٨٧٦ - ١٩٥٢م ) وصحيفة ( المقطم ) ( ١٨٨٩ - ١٩٥٢م ) - كانت « العلمانية » ، بالنسبة لنا ، قبل تبلور هذا التيار ، لاتعدو أن تكون نبأ أوروبيا خالصا وخاصا ، نسمع عنها ونقرأ حولها كما نسمع ونقرأ عن الأفكار التى لا علاقة لها بتاريخنا القديم أو واقعنا الحديث . . فهى قضية من قضايا الفكر الأوروبى ، خاصة به ، أثمرتها الملبسات الخاصة بواقع القرون الوسطى والمظلمة التى عاشها الأوروبيون تحت الهيمنة المستبدة للكنيسة الكاثوليكية . . لم ينبت لها نبت ، بل ولم توضع لها بذرة واحدة فى أرض العروبة والإسلام . .

أما بعد تبلور تيار ( المقتطف ) و ( المقطم ) - يعقوب صروف ( ١٨٥٢ - ١٩٢٧م ) وفارس نمر ( ١٨٥٦ - ١٩٥١م ) وشاهين مكاربوس ( ١٨٥٣ - ١٩١٠ ) - ومن نحا نحو هذا التيار فى هذه القضية ، من مثل شبلى شميل ( ١٨٦٠ - ١٩١٧م ) ونقولا حداد ( ١٨٧٨ - ١٩٥٤م ) وجرجى زيدان ( ١٨٦١ - ١٩١٤م ) وفرح أنطون ( ١٨٧٤ - ١٩٢٢م ) وسلامة موسى ( ١٨٨٨ - ١٩٥٨م ) - وذبوله المعاصرة . . أما بعد تبلور هذا التيار العلمانى ، فلقد ظلت « العلمانية » مجرد « خيار غير إسلامى » لنفر من غير المسلمين ،

أنشأه وبلوره وزكاه - لدى بعضهم - العداء المستكن للإسلام ، والإعجاب المفرط ، إلى درجة الانبهار والتقليد ، للحضارة الغربية ، ورد الفعل الحاد لمأساة التعصب الطائفي الذي لعب الاستعمار الدور الأول في إشعال ناره بلبنان والشام سنة ١٨٦٠م . . إلى جانب الرفض المشروع والمبرر لبعض ممارسات الدولة العثمانية .

لقد ظلت « العلمانية » خاصية من خصائص هذا التيار ، بلورها في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وصحبها ، مع ذبوله ، إلى الربع الأول من القرن العشرين . . لم يشاركه في القول بها ، فضلا عن الدعوة إليها مفكر مسلم . . إلى أن كان شهر إبريل سنة ١٩٢٥م عندما طلع علينا المرحوم الشيخ على عبد الرازق ( ١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ - ١٨٨٧ - ١٩٦٦م ) بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) فكان أول كاتب مسلم يسعى إلى زرع « العلمانية » في العقل الإسلامي ، وفي واقع المسلمين . . بل وإلى « علمنة الإسلام » . .

ولقد كان أخطر ما في هذه المحاولة ، الوحيدة والفريدة ، أنها قد جاءت في « ثوب إسلامي » ، وتحت « رايات إسلامية » ، ومن عالم فاضل تخرج من الجامع الأزهر ، ويشغل منصب القاضي في المحاكم الشرعية الإسلامية .

فبعد أن كانت « العلمانية » حلا أوروبا خاصا لمشكل أوروبي نحالض ، لا يدعو إليه ، في واقعنا الفكري ، سوى نفر من غير الإسلاميين غير المسلمين ، المقلدين لحضارة الغرب . . جاء الشيخ على عبد الرازق فتصور القضية ، في الفكر الإسلامي وفي

واقع المسلمين ، القديم والحديث ، على النحو الذى كانت عليه  
فى المسيحية الكاثوليكية وفى واقعها الأوروبى ! ..

● فالإسلام ، عنده : دين لا سياسة .. ورسالة لا حكم ..  
وروحانية لا دولة .. وبلاغ مجرد عن التنفيذ - كما كانت  
المسيحية الأولى دعوة لـ « دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

● والخلافة الإسلامية ، عنده : كانت « كهنوتا » .. خليفة  
مستبدا ، لا يُسأل عما يفعل ، لأنه يستمد سلطانه من الله - كما  
كان الحال مع تجربة الحكم « بالحق الإلهى » فى أوروبا المسيحية ،  
عندما ساد تحالف الكنيسة والأباطرة والملوك .

● ولذلك ، فلقد تصور الشيخ على عبد الرازق الحل عندنا -  
كما كان فى أوروبا الكاثوليكية - هو « العلمانية » ! ..

لقد صور الإسلام ، فى هذا الجانب : مسيحية .. وصور  
الخلافة الإسلامية ، تاريخيا : كهانة كنسية ، وحكما مستبدا  
بالحق الإلهى .. فكانت « العلمانية » عنده ، بسبب هذا  
التصور ، حلا إسلاميا لمشكل إسلامى ، بعد أن كانت - قبل  
كتابه (الإسلام وأصول الحكم) - حلا أوروبيا خاصا لمشكل أوروبى  
خالص ، لا يدعو إليه ، فى بلادنا ، سوى نفر قليل من غير  
المسلمين المقلدين للحضارة الغربية ! ..

\*\*\*

وإذا كان من أبناء المرحوم الشيخ على عبد الرازق من يؤكد أن  
أباهم قد عدل ، أو انحر حياته ، عن تصوره هذا ، وتراجع عن

دعواه هذه .. فرفض إعادة طبع كتابه .. وهمّ بكتابة نقد ذاتي للأفكار المحورية التي تضمنها كتابه ، لكن الأجل وافاه قبل أن يتمه ... إذا كان هذا هو أمر الشيخ ورجوعه عن « العلمانية » فإن كتابه الذي ادعى « علمنة الإسلام » لا يزال شهيرا ، يحمل سحرا خاصا لدى قطاع مؤثر من المفكرين والمثقفين والقراء على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام ..

والذين عاشوا تلك الحقبة التي ظهر فيها كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) ، وكذلك الذين درسوا الأحداث الفكرية لتلك الحقبة ، يعلمون أنه قد صدرت كتب ونشرت دراسات عديدة ، ردت على دعاوى الشيخ على عبد الرازق ، وفندت ما حواه كتابه من آراء .. وكل هؤلاء يعلمون أن على رأس هذه الردود يأتي كتاب الشيخ الفاضل والمجدد الإسلامي الإمام الأكبر محمد الخضر حسين ( ١٢٩٣ - ١٣٧٧ هـ - ١٨٧٦ - ١٩٥٨ م ) ، الذي حمل عنوان : « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » ..

وأمام هذه الحقيقة من حقائق تاريخنا الفكري ، تبرز مفارقات وتساؤلات :

● فكم من الناس هم المقتنون بعلى عبد الرازق .. حتى ولو لم يقرأوا كتابه ؟ ..

● وكم من الناس قد سمع ويسمع بالخضر حسين ؟ .. فضلا عن كتابه الذي نقض به بناء كتاب على عبد الرازق ؟ ..

إن قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، تنحاز للعلمانية - دون أن تدري خصوصية نشأتها الأوروبية - وهذه القطاعات تتصور



الإسلام علمانيا - دينا لا دولة ، ورسالة لا حكما - لأن الشيخ على عبد الرازق قد قال ذلك سنة ١٩٢٥ م . . دون أن تعرف أن هناك من نقض هذه المقولة وفند هذه الدعوى بمنطق وبراعة يشهدان للعقل العربى والمسلم بالأصالة والتفوق والإبداع . .

كذلك ، فإن هناك قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، يدينون على عبد الرازق ، دون أن يقرؤه ! . . وأخطر من ذلك تصورهم أن الرد عليه وعلى « العلمانية » هو « غشاؤهم الفكرى » الذى يعرض الإسلام : « كهانة » . . و« دولة دينية » . . و« حاكمية » تجرد الأمة من حقها فى أن تكون - حيال السياسة والدولة وتنظيم المجتمع وعمارة الكون - هى مصدر السلطات . . الأمر الذى يؤدى - شاءت تلك القطاعات « الإسلامية » أو لم تشأ - إلى أن يصبح هذا « الغشاء الفكرى » هو المرتكز الذى يبرر به العلمانيون « العلمانية » التى إليها يدعون وبها يبشرون ! . .

ومن سخریات حياتنا الفكرية أن هذه القطاعات « الإسلامية » لاتدرى أن كتاب على عبد الرازق قد نقضه وفنده علماء لم يسلكوا لذلك سبيل تجريد الأمة الإسلامية من حقها - بل واجبها - فى أن تكون مصدر السلطات ! .

ومن هنا جاء اعتقادنا الراسخ بأنه لا شىء يسهم فى ترشيد الحركة الفكرية ، بفصائلها وتياراتها المختلفة ، مثل : الوعى بالمقولات موطن الخلاف . . والإحاطة الواعية بمعالم الصراع الفكرى الخصب الذى دار حول هذه القضية الجوهرية من قضايا ديننا ودنيانا . . وتأمل وثائقها الفكرية التى جمعت حجج مختلف الأطراف والفرقاء . . ثم الانطلاق من ذلك ، وبعده ،

إلى الإبداع والإضافة ، مواكبة للجديد الذى يطرحه الواقع الذى نعيش فيه .

وتلك هى المهمة الفكرية التى أفردنا لها العديد من الكتب والدراسات والفصول .

● فبعد أن قدمنا للباحثين والقراء كتاب الشيخ على عبد الرازق ( الإسلام وأصول الحكم ) .. وأحطنا بالمعركة التى أثارها .. ووضعنا بين يدي الحركة الفكرية وثائق تلك المعركة الكبرى .. ثم أضفنا إلى ذلك رد الشيخ الخضر عليه - فى كتابه الفذ : (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) - والذى نشرناه تحت عنوان ( معركة الإسلام وأصول الحكم ) .. هانحن نيسر لجمهور القراء التعريف بهذه المعركة الكبرى .. فنقدم :

١ - التعريف بالرجل ..

٢ - والتعريف بكتابه - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

وذلك ، لنضع أمام العقل المسلم المعاصر مسيرة عظيم من عظماء الجهاد الفكرى .. ومعالم مشرقة للمنطق الإسلامى المدافع عن حقيقة الإسلام .

## بطاقة حياة

● ناضلت عن حق يحاول ذوهوى

تصويره للناس شيئاً منكراً

● يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما  
العفاء!

محمد الخضر حسين

● هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب من صدر حياته  
أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم : « إن الذين قالوا  
ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا ،  
وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون . »

محب الدين الخطيب

ليست هذه بالترجمة المستفيضة لحياة الشيخ الفاضل محمد  
الخضر حسين .. وإنما هى « بطاقة » تجتهد لتكشف هذه الحياة  
الخصبة فى سطور ...

● فمن أسرة جزائرية « شريفة » ، يرتفع نسبها إلى الأمراء  
الأدارسة ، بالمغرب ، جاء والده .. ومن أسرة تونسية ، اشتهرت  
بالعلم والفضل والتقوى - هى أسرة عزوز - جاءت والدته ..

● وفى مدينة « نفطة » ، من أعمال « الجريد » بجنوب القطر  
التونسى ، ولد شيخنا فى ٢٦ رجب سنة ١٢٩٣ هـ ١٦ أغسطس  
سنة ١٨٧٦ م .. وفى « نفطة » كانت نشأته الأولى ، التى تأثر

فيها بأبيه ، وبخاله السيد محمد المكي بن عزوز ، الذي كان من كبار العلماء ، وموضع احترام رجالات الدولة العثمانية يومئذ ، والذي قضى الشطر الأخير من حياته في الأستانة ، تلبية لرغبة السلطان عبد الحميد ( ١٢٥٨ - ١٣٣٦ هـ - ١٨٤٢ - ١٩١٨ م ) .. وله مؤلفات علمية معروفة ، وترجمة في بعض كتب التاريخ ..

وفي هذه النشأة الأولى ، « بنفطة » ، حفظ شيخنا القرآن الكريم ، وألمّ بجانب من الأدب ، والعلوم العربية ، والشرعية ..

● وفي الثانية عشرة من عمره ( سنة ١٣٠٥ هـ - سنة ١٨٨٨ م ) .. انتقل مع أسرته إلى تونس العاصمة .. وبعد عامين ( سنة ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م ) التحق « بجامع الزيتونة » ، المناظر ، في تونس والمغرب ، للجامع الأزهر الشريف ..

وفي الزيتونة تقدم الفتى في تحصيل العلم ، وظهرت أمارات نبوغه في علوم العربية وعلوم الشريعة ، وتجلّى ذوقه الأدبي ، في الإنشاء وفي التدقيق ، حتى لقد طلبته الحكومة ليتولى بعض الخطط العلمية ، قبل إتمامه دراسته .. لكنه اعتذر عن عدم القبول لرغبة حكومة تونس الفرنسية !؟ .

● كانت رحلته الأولى ، خارج تونس ، إلى الشرق - ولما يزل طالبا - فزار طرابلس الغرب ، في ليبيا ، سنة ١٣١٧ هـ - سنة ١٨٩٩ م ، فأقام بها أياما ، ثم عاد إلى تونس ، فإلزم جامع الزيتونة .

● وفي سنة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م نال شهادة العالمية ، وأصبح من علماء الزيتونة .. وفي نفس العام الذي تخرج فيه من جامع

الزيتونة أنشأ مجلة ( السعادة العظمى ) ، التي كانت رائدة  
المجلات العلمية والأدبية في بلاد الشمال الأفريقي يومئذ ..  
فلفت الأنظار إلى قلمه ولسانه .. فلقد كان خطيبا ومحاضرا ،  
إلى جانب كونه أديبا وشاعرا وكاتبا ..

● وفي سنة ١٣٢٤هـ - ١٩٠٥م تولى قضاء مدينة بنزرت  
ومنطقتها ، إلى جانب التدريس والخطابة بجامعة الكبير ..

● وفي ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٢٤هـ ٩ يونيو ١٩٠٦م ألقى في  
نادى قدماء خريجي المدرسة الصادقية محاضرة عن « الحرية  
في الإسلام » ، فكشف بها عن موقف فكري ذى مغزى في بلد  
يستبد بحكمه المستعمرون الفرنسيون !؟ .. ثم ما لبث أن  
استقال من قضاء بنزرت ، وعاد إلى تونس العاصمة ، مدرسا  
بالمدرسة الصادقية ، وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة بتونس  
يومئذ .. وكان ذلك في سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .. وفي العام  
التالى لتدريسه بالصادقية (١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م) تطوع للتدريس  
بجامع الزيتونة .. ثم أحيلت إليه مهمة تنظيم خزائن الكتب  
الخاصة بهذه الجامعة .. وتم تعيينه ، رسميا ، مدرسا بجامع  
الزيتونة .

● وفي سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م اشترك في تأسيس « الجمعية  
الزيتونية » .. ثم كلف بالخطابة في « الخلدونية » ..

وفي ١١ شوال سنة ١٣٢٧هـ - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩م ألقى  
محاضرة في نادى الجمعية الخلدونية عن « حياة اللغة  
العربية » ... وفي العام التالى (١٣٢٨هـ - ١٩١٠م) نظم قصيدة

يدعو فيها علماء جامع الزيتونة إلى العناية بتنشئة جيل من الكتاب والأدباء والدعاة . . فوضحت مقاصده من وراء الدعوة إلى إحياء قيم «الحرية» و«العسوية» وأدوات «الكتابة» و«الخطابة» في وطن يخضع لاستعمار ينهب خيراته ويستبد بمقدراته ويمسح هويته العربية الإسلامية !؟ . .

● ولما قامت الحرب الطرابلسية في ٥ شوال سنة ١٣٢٩ هـ ٢٩ سبتمبر ١٩١١ م بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وزحفت الجيوش الإيطالية فاحتلت طرابلس وبنغازي ، وقف الشيخ الخضر بقلمه ولسانه ، ومن خلال مجلته (السعادة العظمى) يستنفر الأمة لتقاوم الغزو الإيطالي ، ويستنهض الدولة العثمانية استخلاص الحق من غاصبيه . . ومن بيانه في ذلك قصيدة مطلعها :

ردوا على مجدنا الذكر الذي ذهبنا

يكفى مضاجعنا نوم مضى حقبا !

● ثم سافر إلى الجزائر زائرا لأمهات مدنها ، ومحاضرا فيها . . . وعاد إلى تونس يواصل دروسه بالزيتونة ، ونشاطه في المحاضرات والخطابة والكتابة في الإصلاح الإسلامي والنهضة العربية وإذكاء الروح الوطنية . .

● وفي هذه الفترة رفض رغبة الحكومة ضمه إلى سلك القضاء في محكمة فرنسية !؟ . .

● وكان لا بد من الصدام بين سعي الشيخ المناضل وبين سلطات الاستعمار الفرنسي في تونس ، فوجهت هذه السلطات إليه في سنة ١٣٢٩ هـ - سنة ١٩١١ م تهمة « بث روح العداة

للمغرب ، وبخاصة لسلطة الحماية الفرنسية في تونس « . . فلما  
 استشعر الشيخ الخطر على حياته ، غادر تونس إلى الأستانة ،  
 بحجة الرغبة في زيارة خاله السيد محمد المكي بن عزوز ، الذي  
 كان يعيش هناك . . وكانت رحلته هذه إلى الأستانة ، عبر مصر ،  
 فدمشق . . لكنه لم يلبث أن حن إلى وطنه تونس ، فعاد إليه ،  
 عبر نابولي ، في إيطاليا ، ونشر أخبار رحلته هذه . . وعينته  
 الحكومة عضوا بإحدى لجان التاريخ التونسي . . لكن الجو الخناق  
 الذي كان مفروضا على تونس من سلطات الاحتلال الفرنسي  
 دعاه إلى الهجرة ثانية ، فقصده إلى دمشق . . وفي طريقة إليها مر  
 بالقاهرة فلبث فيها مدة وجيزة تعرف فيها على كوكبة من العلماء  
 الأعلام المناضلين في سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامي ،  
 منهم : الشيخ طاهر الجزائري ( ١٢٦٨ - ١٣٣٨ هـ - ١٨٥٢ -  
 ١٩٢٠ م ) والسيد محمد رشيد رضا ( ١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ - ١٨٦٥ -  
 ١٩٣٥ ) والسيد محب الدين الخطيب ( ١٣٠٣ - ١٣٨٩ هـ - ١٨٨٦ -  
 ١٩٦٩ م ) وأحمد تيمور باشا ( ١٢٨٨ - ١٣٤٨ هـ - ١٨٧١ -  
 ١٩٣٠ م ) . . وفي دمشق عين مدرسا للغة العربية في المدرسة  
 السلطانية سنة ١٣٣٠ هـ سنة ١٩١٢ م . . وخلال تلك الفترة سافر  
 إلى القسطنطينية فوصلها يوم إعلان حرب البلقان « الروسية -  
 العثمانية » - ذي القعدة سنة ١٣٣٠ هـ - أكتوبر سنة ١٩١٢ م . .  
 ثم عاد إلى دمشق ، ومنها سافر ، بسكة حديد الحجاز ، إلى  
 المدينة المنورة سنة ١٣٣١ هـ - سنة ١٩١٣ م . . ثم عاد إلى دمشق . .  
 ومن دمشق سافر إلى الأستانة ، ولقى وزير حريبتها أنور باشا  
 ( ١٢٩٩ - ١٣٤٠ هـ - ١٨٨٢ - ١٩٢٢ م ) فاختره محررا عربيا  
 بالوزارة . . ولقد أتاحت له الفرصة ليلمس عوامل الفساد التي

تفتك بمقومات الدولة العثمانية ، فسجل ذلك شعرا في قصيدته  
التي نظمها سنة ١٣٣٢هـ سنة ١٩١٤م ، والتي يقول فيها :  
أدمى فؤادى أن أرى الـ أقلام ترسف في القيود  
فهجرت قوما كنت في أنظارهم بيت القصيد  
وحسبت هذا الشرق لم يبرح على عهد الرشيد  
فإذا الجمال كأنه من ضيقه خلق الوليد !

● وفي سنة ١٣٣٣هـ - ١٩١٥م أرسله أنور باشا إلى العاصمة  
الألمانية برلين في مهمة رسمية ، فمكث بها تسعة أشهر ، اجتهد  
خلالها أن يتعلم اللغة الألمانية . . . وعندما تحدث إليه المدير  
الألماني للقسم الشرقي بوزارة الخارجية الألمانية ، خلال صحبته  
بقطار ضواحي برلين ، عن قول ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ - ١٣٢٢  
- ١٤٠٦م) : إن العرب أبعد الناس عن السياسة . . رفض هذا  
التفسير العنصري للكلام ابن خلدون ، ودافع عن العرب . . ونظم  
أبياتا قال فيها :

عذيري من فتى أزرى بقومى وفي الأهواء ما يلد الهذاء  
سلوا التاريخ عن حكم تملت رعاياه العدالة والإخاء  
هو الفاروق لم يدرك مداه أمير هز فى الدنيا لواء  
ومن برلين عاد إلى الأستانة . . وما لبث أن ضاقت به ، فحن  
إلى دمشق ، وعاد إليها . .

● وفي دمشق اعتقله السفاح أحمد جمال باشا (١٢٨٩ -  
١٣٤٠هـ - ١٨٧٢ - ١٩٢٢م) الحاكم العام فى سورية ، فى رمضان



سنة ١٣٣٤هـ - يوليو سنة ١٩١٦م ، لعدة أشهر ، حتى أنقذه من السجن تدخل وزير الحربية العثماني أنور باشا . . فغادر دمشق ، بعد الإفراج عنه ، إلى الآستانة ، فأوفده أنور باشا ، ثانية ، إلى برلين سنة ١٣٣٥هـ - سنة ١٩١٧م ، فالتقى فيها بزعماء الحركات الإسلامية هناك ، من مثل الشيخ عبد العزيز جاويش (١٢٩٣ - ١٣٤٧هـ - ١٨٧٦ - ١٩٢٩م) والدكتور عبد الحميد سعيد (١٢٩٩ - ١٣٥٩هـ - ١٨٨٢ - ١٩٤٠م) والدكتور أحمد فؤاد (١٣٠٣ - ١٣٥٠هـ - ١٨٨٦ - ١٩٣١م) ، ثم عاد بعد فترة طويلة ، إلى الآستانة . . ومنها رجع إلى دمشق ، وإلى التدريس في المدرسة السلطانية بقية سنة ١٣٣٥هـ - وسنة ١٣٣٦هـ - ١٩١٧م وسنة ١٩١٨م - فشرح لنجباء الطلاب كتاب ابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١هـ - ١٣٠٩ - ١٣٦٠م) «مغنى اللبيب» في علم العربية . . وهو الشرح الذي كان الأساس لبحثه في «القياس وشروطه ومواقفه وأحكامه» . . وهو البحث الذي طوره ، فيما بعد ، كتابا نال به عضوية «هيئة كبار العلماء» بالجامع الأزهر . . وطبع سنة ١٣٥٣هـ - سنة ١٩٣٤م .

● وفي سنة ١٣٣٧هـ - سنة ١٩١٨م سافر من دمشق إلى الآستانة ، وكانت الحرب العالمية الأولى في نهايتها ، ومنها توجه إلى ألمانيا للمرة الثالثة ، ف قضى بها سبعة أشهر . . وكانت نذر الزوال للدولة العثمانية تطل في الأفق . . فعاد من ألمانيا إلى دمشق مباشرة! . .

● وصادفت عودته إلى دمشق إقامة الحكم العربي بقيادة فيصل بن الحسين (١٣٠٠ - ١٣٥٢هـ - ١٨٨٣ - ١٩٣٣م) سنة ١٣٣٨هـ - سنة ١٩١٩م . . لكن الاحتلال الفرنسي عاجل هذا

الأمل العربى سنة ١٣٣٨هـ سنة ١٩٢٠م . . ففكر الشيخ ، الذى هاجر من تونس المحتلة بالفرنسيين ، فى العودة إليها بعد أن احتلوا دمشق أيضا ! . . لكنه رحل إلى القاهرة وألقى بها عصا ترحاله الذى استمر عشر سنوات ، فاستوطن القاهرة سنة ١٣٣٩هـ سنة ١٩٢١م .

● وفى القاهرة أعانه الاستقرار على الإنتاج العلمى المنظم ، والنشاط الإصلاحي الدائم ، فوضحت معالم نهجه فى التجديد والإصلاح ، وتكونت من حوله حلقات الطلاب والمريدين ، وأخذت تأثيرات علمه وإصلاحه تلفت إليه أنظار العلماء وطلاب الإصلاح . .

ففى سنة ١٣٤٠هـ سنة ١٩٢٢هـ ألف رسالته « الخيال فى الشعر العربى » . . واشتغل عدة سنوات فى التحقيق لكتب التراث بالقسم الأدبى فى دار الكتب المصرية . . . وتجنس بالجنسية المصرية . . ثم تقدم إلى امتحان العالمية بالجامع الأزهر ، فحصل عليها بجدارة ، وأصبح واحدا من علماء الأزهر الشريف . .

● ولم يكن التجنس بالجنسية المصرية ، ولا الانخراط فى «هيئة كبار العلماء» ، والاشتغال بالبحث والتحقيق . . لم يكن فى ذلك ما يعوق الشيخ الخضر عن مواصلة النهوض بمسئوليته وواجباته كعالم مسلم ومجاهد عربى . . وأيضا رعاية حقوق وطنه الأصيلى تونس ، وأشقائه الراحلين ، بالمغرب ، تحت نير الاستعمار الفرنسى . . فنهض الشيخ فى سنة ١٣٤٢هـ سنة ١٩٢٤م بتأسيس (جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية)

لتكتيل وتحريك جهود أبنائها في خدمة قضية تحرير هذه البلاد من الاستعمار . . ولقد كانت هذه الجمعية مكان اللقاء والتعاون بين أحرار تلك البلاد ومناضليها ، فضمت عضويتها من المغرب : الفضيل الورتلاني (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م) ومن الجزائر البشير الإبراهيمي (١٣٠٦ - ١٣٨٥هـ - ١٨٨٩ - ١٩٦٥م) ومن تونس : الحبيب بورقيبة (١٢٢١هـ - ١٩٠٣) .

● وفي سنة ١٣٤٤هـ - سنة ١٩٢٥م بدأت معاركه الفكرية الكبرى بكتابه ( نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ) . . ولقد كان الشيخ صديقا لأسرة عبد الرازق ، يتردد على منزلهم ، وبينه وبينهم علاقات المودة والاحترام . . وعندما قارب طبع كتاب الشيخ على عبد الرازق ( الإسلام وأصول الحكم ) على التمام ، طلب آل عبد الرازق من الشيخ الخضر عناوين زعماء العالم الإسلامي ومفكريه ليهدوا إليهم الكتاب ، فأتاهم بقائمة العناوين من صديقه محب الدين الخطيب . . فلما طبع كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) أهديت إليه نسخة منه ، ففاجأته أفكار صاحبه . . فعكف على الرد عليه ونقضه ، فطبع الرد في نفس السنة ، ونفدت طبعته خلال شهر واحد !

وفي العام التالي (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م) ظهر كتاب ( في الشعر الجاهلي ) للدكتور طه حسين ، فرد عليه الشيخ بكتابه ( نقض كتاب في الشعر الجاهلي ) فصنع معه ما صنع مع كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) عندما فنده فقرة فقرة وفكرة فقرة ، مع أدب رفيع في الحوار وبراعة في الجدل كشفت عن عقل متمكن ومتمرس في ميدان البحث والمناظرة ، يغترف صاحبه من معين من العلم لا يغيض .

لقد أدى الرجل بهذين الكتابين حق دين وأمة ، ونهض بفرض كفائي وجب على الأمة جمعاء .. وكان ، بحق ، كما قال هو :

ناضلت عن حق يحاول ذو هوى تصويره للناس شيئا منكرا

● وفي سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م اشترك مع صديقه العلامة أحمد تيمور باشا في تأسيس (جمعية الشبان المسلمين) التي جاءت طليعة الجمعيات الإسلامية التي تكونت للتعريف بالإسلام ، والذود عن حضارته ، في تلك الحقبة التي تميزت بزحف فكرية « التغريب » على وطن العروبة وعالم الإسلام .. ولقد رأس أول اجتماع تحضيرى لتأسيسها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧م ..

كذلك نهض الشيخ الخضر بتأسيس (جمعية الهداية الإسلامية) ، التي ضمت كوكبة من المثقفين ثقافة دينية ومدنية .. وأصدر لها مجلة (الهداية الإسلامية) .. وكون لها مكتبة عامة ، جعل من مكتبته الخاصة نواة لها .. ولقد امتد نشاط هذه الجمعية إلى الأقاليم ، فقامت لها فروع فيها .. وكانت محاضراته المستمرة فيها ومقالاته في المجلة جهدا منظما ومستمر قدم من خلاله معالم دعوته للإحياء الإسلامى والنهضة العربية وتحرير ديار العروبة والإسلام .. ولقد جمعت مقالاته ومحاضراته هذه في كتاب من ثلاثة أجزاء هو (رسائل الإصلاح) ..

● وعندما أصدر الأزهر مجلته ، التي بدأت باسم ( نور الإسلام ) في سنة ١٣٤٩هـ سنة ١٩٣٠م عهد إلى الشيخ الخضر برئاسة تحريرها ، فنهض بهذه المهمة من عددها الأول - ( محرم سنة ١٣٤٩هـ مايو سنة ١٩٣٠م ) . حتى عدد ربيع الآخر

سنة ١٣٥٢هـ - يوليو سنة ١٩٣٣م .. عندما استقال من رئاسة تحريرها ، رافضا التعاون مع الأستاذ محمد فريد وجدى (١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ - ١٨٧٨ - ١٩٥٤م) الذى عين - دون إذن الشيخ الخضر - مديرا لتحرير المجلة .. وكان بينهما جدل فكرى يومئذ فى الصحف والمجلات .. ولم تفلح وساطة الشيخ الظواهري (١٢٩٥ - ١٣٦٣هـ - ١٨٧٨ - ١٩٤٤م) - شيخ الأزهر - فى إثنائه عن الاستقالة .. وكان معاشه يومئذ أقل من خمسة جنيهات! .. لكن نشاطه تواصل فى التدريس بكلية أصول الدين .

● وعندما تكون «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة فى سنة ١٣٥١هـ - سنة ١٩٣٢م ، من عشرين عضوا عاملا ، كان الشيخ الخضر واحدا من أقدم هؤلاء الأعضاء ، ومن أكثرهم إنتاجا .. فلقد شارك فى كثير من لجان المجمع العلمية ، من مثل : لجنة اللهجات .. ولجنة الآداب والفنون الجميلة .. ولجنة دراسات معجم فيشر .. ولجنة الأعلام الجغرافية .. ولجنة الأصول .. ولجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم .. ولجنة المساحة والعمارة .. ولجنة المعجم الوسيط .. الأمر الذى يعكس وزنه العلمى وثقله الفكرى وثقافته الموسوعية وجهده الدؤوب فى خدمة الفكر .. كذلك نشرت له مجلة المجمع العديد من الأبحاث ، من مثل :

- ١ - « المجاز والنقل وأثرهما فى حياة اللغة العربية » ..
- ٢ - « شرح قرارات المجمع والاحتجاج بها ، وتكملة مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم ترد بقيتها » .
- ٣ - « الاستشهاد بالحديث فى اللغة » .
- ٤ - « وصف جمع العاقل بصفة فعلاء » .

- ٥ - « اسم المصدر فى المعجم » .
- ٦ - « طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها فى البلاد العربية » .
- ٧ - « شعر البديع فى نظر الأدباء » .
- ٨ - « من وثق من علماء العربية ومن طعن فيه » .
- ولم يقف نشاطه الجمعى عند مجمع القاهرة .. فلقد اختير عضوا بالمجمع العلمى العربى بدمشق .
- وفى سنة ١٣٦٦هـ سنة ١٩٤٧م رأس تحرير مجلة ( لواء الإسلام ) وبدأ فيها تفسيره للقرآن الكريم ..
- وفى سنة ١٣٧٠هـ سنة ١٩٥١م نال عضوية « هيئة كبار العلماء » برسالته ( القياس فى اللغة العربية ) .
- وعندما قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م كان منصب شيخ الأزهر شاغرا .. فوقع اختيار الثورة وحكومتها على الشيخ الخضر إماما أكبر وشيخا للإسلام ووجها مشرقا لهذه الجامعة العريقة تطل من خلاله على عالم العروبة والإسلام .. فتوجه ثلاثة من الوزراء إلى منزل الشيخ ، بشارع خيرت ، فى يوم الثلاثاء ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧١هـ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م طالبين منه قبول مشيخة الأزهر .. فنهض بالأمانة ما وسعته الطاقة .. وعندما أحس بضغوط تحول بينه وبين تنفيذ ما يريد ، أو تطلب منه تنفيذ ما لا يرضى صمم على الاستقالة فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣هـ ٧ يناير سنة ١٩٥٤م .. قائلا كلمته الشهيرة : « يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء » ! . . ولقد ألمح إلى ملاسبات

استقالته عندما قال : «إن الأزهر أمانة في عنقي ، أسلمها - حين أسلمها - موفورة كاملة ، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الأزدهار على يدى فلا أقل من ألا يحصل له نقص » ! ..

● ومنذ ذلك التاريخ تفرغ للبحث والكتابة والمحاضرة ، حتى وافاه الأجل ، فانتقل إلى جوار ربه مساء يوم الأحد ١٣ رجب سنة ١٣٧٧هـ - ٣ فبراير سنة ١٩٥٨ م . . فشيعه العلماء والفضلاء والعارفون لفضله وعلمه ونضاله ، حتى لقد امتد موكب جنازته ما بين ميدان باب الخلق والجامع الأزهر الشريف ١٩ ..

ولم يخلف الرجل وراءه من حطام الدنيا شيئاً ، حتى لقد دفن - بناء على وصيته - بمدفن الأسرة التيمورية ، مع صديقه العلامة أحمد باشا تيمور ! .. لكنه خلف ، غير النضال والأثر الطيب والذكر الحسن والقذوة الصالحة ، كنوزاً من الفكر شاهدة على عقله المبدع والمجدد ، وجهده الدؤوب ، وعزمه الذى لم يعرف الوهن أو التقصير . . فغير خطبه ومحاضراته ومقالاته وأبحاثه التى لم تجمع . . خلف لنا هذه المؤلفات :

١ - ( رسائل الإصلاح ) - فى ثلاثة أجزاء .

٢ - ( نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ) .

٣ - ( نقض كتاب فى الشعر الجاهلى ) .

٤ - ( القياس فى اللغة العربية ) .

٥ - ( الخيال فى الشعر العربى ) .

٦ - ( آداب الحرب فى الإسلام ) .

٧ - ( خواطر الحياة ) - ( ديوان شعره ) .

٨ - ( تعليقات على كتاب ( الموافقات ) للشاطبي ) .

\*\*\*

لقد كان ، رحمه الله ، عقلا إسلاميا مجددا .. ومناضلا  
فى سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامى ، يتحلى بخلق  
الأولياء والصديقين والشهداء ...

● فهو فى تونس يواجه الاستبداد الاستعماري والمسخ  
الحضاري بالدعوة إلى إحياء العربية لتكون سلاحا فى معركة  
الأمّة من أجل حريتها واستخلاص هويتها العربية الإسلامية ..  
ويستنهض الشعب بإبراز قيمة ومكانة « الحرية » فى الإسلام ..  
ويدفع الثمن هجرة من الربوع التى نشأ فيها ! ..

● وهو فى المشرق ، بدمشق ، يواجه تسلط السفاح أحمد  
جمال باشا ، فيدفع الثمن سجنًا وتعذيبًا .. فلقد كان عداؤه  
للاستعمار الأجنبي وللاستبداد الداخلى شديدا ودائما ..

فلا كان من عيش أرى فيه أمتى

تساس بكفى غاشم وغريب!

● وهو فى مصر يتصدى لخطر الغزو الفكرى ، ممثلا فى تيار  
«التغريب» ، فينقض كتابى على عبد الرازق وطه حسين ...  
ويسهم ، بالفكر ، فى إنهاض العروبة وتجديد الإسلام .. ويسلك  
سبل التنظيم - الاجتماعى والفكرى والقومى والعلمى - من خلال  
(جمعية الهداية الإسلامية) ومجلتها .. و (جمعية تعاون جاليات  
إفريقيا الشمالية) .. و (جمعية الشبان المسلمين) .. و (هيئة كبار  
العلماء) .. و (المجامع اللغوية) .. و (القسم الأدبى بدار الكتب



المصرية) . . ومجلات (نور الإسلام) و (لواء الإسلام) . . الخ . . الخ . .  
ليجمع الأنصار حول فكره التجديدي ، وليمهد السبيل لهذا  
الفكر كى يوضع فى الممارسة والتطبيق . .

لقد جمع إلى وعيه بتراث أمته وكنوزها الحضارية ، وعيا  
بالتحديات المعاصرة التى تحول بينها وبين النهضة والإحياء ،  
فكان لسان «الأصالة» ، المعبر عن مشكلات «المعاصرة»  
وضرورتها . يذود عن «فكر الإسلام ومجد العروبة» ، ويدعو  
إلى النهضة الحديثة المرتكزة على «المعارف» و«الصناعات»! . .

أبناء هذا العصر ، هل من نهضة

تشفى غليلا حرة يتصعد؟!

هذى الصنائع ذلت أدواتها

وسبيلها للعالمين ممد

إن المعارف والصنائع عُدّة

باب الترقى من سواها موصد!

ولقد أصاب صديقه العالم الفاضل محب الدين الخطيب ،  
عندما وصفه فقال : « هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب  
من صدر حياته أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم :  
(إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا  
تخافوا ولا تحزنوا ، وأبشروا بالجنة التى كنتم توعدون) (١) . . . (٢) .

(١) فصلت : ٣٠ .

(٢) لقد جمعنا مادة هذه الصفحات عن حياة الشيخ الخضر من مقال صديقه محب  
الدين الخطيب ، وعنوانه : ( شيخ الأزهر السابق : السيد محمد الخضر حسين )  
مجلة ( الأزهر ) عدد شعبان سنة ١٣٧٧ هـ . وكتاب ( مشيخة الأزهر ) لعلى عبد  
العظيم ج ٢ ص ١٤٧ - ١٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

## نَقْضُ كِتَابِ الْإِسْلَامِ وَأَصُولِ الْحُكْمِ

فى هذا الكتاب - ( كتاب الشيخ الخضر ) - ( نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ) - عمد المؤلف إلى نهج يغنى قارئه عن قراءة الكتاب الذى يرد عليه وينقضه . . فإذا لم يتيسر للقارئ الاطلاع على كتاب الشيخ على عبد الرازق ، فإنه سيطلع عليه فى ثنايا كتاب الشيخ الخضر ، حتى ليكاد الرجل لا يترك من كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) فقرة إلا أورد لها ليناقش صاحبها ولينقدها وينقض فكرتها أو يبين رأيه فيها . . فهو يتتبع أبواب الكتاب ، موضوع النقض ، بابا بعد باب ، فيبدأ بتلخيص الباب . . ثم يأخذ فى إيراد الفقرة المعبرة عن الفكرة ، فينقضها ، وهكذا ، إلى نهاية الباب . . ففيه معظم نصوص كتاب على عبد الرازق . . الأمر الذى يغنى القارئ له عن كتاب على عبد الرازق . .

وفى هذا الكتاب يتجلى الشيخ الخضر ، فى أسلوبه واختيار ألفاظه : « عالما - أدبيا » . . فهو ينتقى ألفاظه المعبرة بدقة شديدة عن المعنى المراد كما يصنع « الفلاسفة - العلماء » . . وهو يتخير من هذه الألفاظ المحكمة ما هو جميل ، ويصوغها فى أسلوب بالغ الرقى ، كما يصنع الأدباء الذين برعوا فى تذوق العربية وفقهوا أسرار جمالها وأعانهم على ذلك علم غزير بعلومها . . حتى ليصلح أسلوب الرجل وبيانه لأن يكون نموذجا للغة « العلماء - الأدباء » ! . .

وفى هذا الكتاب نرى الشيخ الخضر عالما بالمنطق وقضاياه - بالمعنى الفنى والاصطلاحى - بارعا فى فن الجدل والمناظرة . . وإذا كان الشيخ على عبد الرازق قد برع فى « المراوغات التشكيكية »

التي مكنته من أن يضع فى كتابه متناقضات يستطيع أن يلجأ من إحداها إلى الأخرى ، عند المناظرة ، وفى أسلوب وبألفاظ قد تسعفه إذا هو شاء أن ينفى عن كتابه التناقض ؟! - وهو الأمر الذى وضح جليا فى « مذكرة » دفاعه عن نفسه ودفعه لانتهايات « هيئة كبار العلماء » <sup>(١)</sup> - فإن براعة الشيخ الخضر فى فن الجدل وأدب المناظرة قد مكنته من تتبع « المراوغات التشكيكية » للشيخ على عبد الرازق ، فى صبر وأناة ورسوخ قدم ، يحسده عليها أهل العلم وأساطين الجدل والمناظرة . . وإن بدا الرجل ، فى هذا الميدان ، غير مألوف بالنسبة للقراء المتعجلين ؟! . .

كذلك ، يتجلى الرجل ، فى كتابه هذا ، « ناقدا - محققا أميناً » . . فهو لا يقف فى نقد مصادر خصمه عندما استند إليه الخصم من نصوص واقتباسات ، بل يعود إلى المصادر التى يقتبس منها الخصم ، ليتحقق من أمانته فى النقل ، وليرى هل انتزع النص من سياقه على نحو مخل باتساق الأفكار؟ . . ولقد استطاع الرجل أن يمسك بتلابيب الشيخ على عبد الرازق فى بعض من هذه المواطن ! . .

وكمثال على هذا « النهج التحقيقى » فى نقد استخدام المصادر ، تتبع الشيخ الخضر لمقولة الشيخ على عبد الرازق القائلة إن علماء الكلام الإسلاميين قد قرروا للخليفة والإمام سلطانا إلهيا مطلقا . . فلقد ذهب الشيخ الخضر إلى المصادر التى عزا إليها الشيخ على هذه المقولة ، فكشف غياب الدقة عن الرجل فى هذا

---

(١) انظرها فى كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) ص ٩٣ - ١٠١ . طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٨٩ م .

الادعاء .. وهو يكشف لنا هذه الحقيقة ، التي هي نموذج لهذا المنهج في «النقد بالتحقيق» فيقول : « قال المؤلف - ( علي عبد الرازق ) - عازيا إلى ( طواع الأنوار )<sup>(١)</sup> وشرحه ( مطالع الأنظار )<sup>(٢)</sup> : « ولا غرو أن يكون له - ( الخليفة ) - حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم»<sup>(٣)</sup> . قطف المؤلف هذه الجملة من أصلها وأطلقها خالية من الروح التي تجعلها حكمة جليلة ، فإن صاحب ( الطواع ) إنما ألقاها في نسق التعليل لأخذ العدالة شرطا من شروط الإمامة ، فقال : ( الرابعة : أن يكون عدلا ، لأنه يتصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم ) . وقال شارحه في ( المطالع ) : ( لو لم يكن - يعنى الإمام - عدلا « لم يؤمن تعديه ، وصرف أموال الناس في مشتبهاته ، وتضييع حقوق المسلمين ) . فالمراد من التصرف في الأموال والرقاب والأبضاع التصرف بحق ، وهو التصرف بنحو القضاء ، أو بعمل مشروع ، كاستخلاص الأموال المقرضة ، وحمل الناس على أمر الجندية ، وولاية نكاح من لا ولى لها»<sup>(٤)</sup> .

فهو ، هنا ، يحقق اقتباسات خصمه ، ويكشف التجاوز الذي حدث في الاستشهاد بسبب عزل العبارة المقتبسة ، قسرا ، عن السياق الذي وردت فيه ! ..

\* \* \*

(١) هو متن في التوحيد ، للإمام البيضاوى ، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد ابن علي .

(٢) لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني .

(٣) الأبضاع : الفروج .

(٤) الباب الأول من الكتاب الأول ( ص ١١ من طبعة الأصل ) .

ولقد كانت المعركة بين الشيخ على عبد الرازق وبين خصومه ،  
 فى نظر التيار « العلمانى » على وجه الخصوص ، قد اتخذت  
 صورة الصراع بين « التجديد » وبين « الجمود والتقليد » . .  
 فصاحب ( الإسلام وأصول الحكم ) قد قدم نفسه كمجدد  
 إسلامى ، وتحدث عن كتابه كإسهام فى التجديد الدينى . . كما  
 اشتملت جبهة خصومه على أصوات كثيرة مثقلة بنغمات «الجمود  
 والتقليد » . . لكن الشيخ الخضر حسين لم يكن من هؤلاء ، ولا  
 كان كتابه صوتاً من هذه الأصوات . . فلقد كان الرجل مجدداً  
 إسلامياً راسخ القدم على درب تجديد الإسلام ، يخاصم  
 الجمود والتقليد ، ويرى فيهما شذوذاً على نهج الإسلام الحق  
 والمسلمين الحقيقيين . . وفى هذا الصدد يقول : « . . من أول ما  
 عنى به الإسلام فى تشريعه أن أطلق العقول من وثاق التقليد ،  
 وفتح أمامها باب النظر حتى تعبر إلى قرارة اليقين على طريق  
 الحجة والبرهان ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ  
 عِلْمٌ ﴾ (١) وقال : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ  
 شَيْئًا ﴾ (٢) . وقد جرى علماء الإسلام ، ولاسيما السلف الصالح ،  
 على هذا المنهج ، فكانوا لا يتابعون ذا رأى على رأيه ولا يتقلدون  
 حكماً قبل أن يعلموا مستنده ، وإذا عرفوا المستند عرضوه على  
 قانون الأدلة السمعية ووزنوه بميزان النظر ليعلموا مبلغه من  
 الصحة ، فإذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن رفعوه على  
 كاهل القبول وإلا نبذوه نبذ الحذاء المرقع ، غير مبالين بمقام مدعيه

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) النجم : ٢٨ .

وإن حاكى القمر رفعة وسناء ، ومن درس مسائل الخلاف من عهد الصحابة ، رضى الله عنهم ، إلى العصر الذى ساد فيه القول بسد باب الاجتهاد ، رأى الصحابة كيف يخالف بعضهم بعضا ولا ينقاد صغيرهم إلى كبيرهم إلا بزمam الحججة ، وسار على هذا الاستقلال وحرية الفكر التابعون فمن بعدهم ، ولا يكبر على أحد من المجتهدين أن يناظر أستاذه أو من كان أوفر منه علما وأوسع نظرا فيقارع حجته بالحجة ، حتى إذا لم تمتلئ نفسه بالثقة من أدلته اجتهد لنفسه وأقام بجانب مذهبه مذهبها ، ولتجدن من هؤلاء من يبلغه مذهب الصحابي فى قضية لم ينعقد عليها إجماع فيستأنف النظر فى دلائلها ولا يكون فى صدره حرج أن يخالف الصحابي أو يرجح مذهب تابعى على مذهبه» (١) . .

وهذا الانحياز الإسلامى إلى التجديد قد ظل نهجا لم يخل منه عصر - وإن ذبل خلال مرحلة الانحطاط والجمود - المملوكية العثمانية - أما فى عصرنا ، عصر اليقظة « فإن فى العالم الإسلامى علماء شبوا على حرية الفكر وإطلاق العقل من وثاق التقليد الأصم ، فهم لا يكرهون لذوى الألباب أن يبحثوا حتى فى أصل العقائد ( وجود الخالق ) ، وهم لا يستطيعون أن يحولوا بين المرء وما يعتقد من باطل ، وليس فى أيديهم سوى مقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد» (٢) .

هكذا حدد الشيخ الخضر موقعه فى هذه المعركة وأبان عن هويته ، فهو نصير للتجديد ، وخصم للجمود والتقليد ، ومن هذا

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٣٨ ، ٣٩ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثانى ( ص ١٣٠ ، ١٣١ من طبعة الأصل ) .

الموقع يتقدم لنقض كتاب الشيخ على عبد الرازق « بمقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد » !

\*\*\*

وإذا كان الرجل قد حدد موقعه وأبان عن هويته في هذا الصراع الفكري ، فهو قد نفى عن على عبد الرازق سمة التجديد ، وأعلن عن أن « التغريب » والافتتان بالغرب ومقولات كُتّابه ونظريات فلاسفته وتصورات مستشركيه هو الذي جعل الشيخ على عبد الرازق ينظر إلى الإسلام - في قضية الدولة والسياسة - بالمنظار الذي نظرت به النهضة الأوروبية إلى المسيحية الكاثوليكية ، فيرى الخلافة : استبدادا وحكما بالحق الإلهي وكهانة تجعل الحاكم نائبا عن الله ، لا يُسأل عما يفعل . . ويرى الإسلام : دينا لا دولة ، ورسالة روحية يا بعد ما بينها وبين السياسة وتنظيم المجتمعات . .

إنه تقليد الغرب ، ذلك الذي جعل صاحب ( الإسلام وأصول الحكم ) يرى الإسلام مسيحية تطلب أن ندع مالمقيصر لقيصر ومالله لله ! . . فهو « التغريب » ، إذا ، وليس « التجديد » ، المنطلق الذي رآه الشيخ الخضر مصدرا لهذا الفكر الذي انفرد به الشيخ على عبد الرازق دون كل علماء الإسلام على امتداد تاريخ الإسلام ! . .

إنه يحدد « التغريب » - وتصور الإسلام - في السياسة - مسيحية - كعلة أولى لهذا الفكر ، فيقول : « يتساءل الناس أحيانا عن الحال الذي لبس قلب المؤلف - (الشيخ على عبد الرازق) -

حتى أصبح يقول على الله غير الحق : هل اقتحم هذه الخطيئة لقصور في الفهم ؟ أم لداعية افتتانه بلمة أخرى ؟ إذا صبح للقارئ أن يتردد في بعض المباحث السابقة ، فإن هذا البحث - (الذي تصور فيه على عبد الرازق الإسلام « رسالة لا حكم ودين لا دولة ») - لا يبقى له ريب في أن المؤلف قد يقصد إلى قلب الحقائق ، حيث لا يصح أن تنقلب في نظره»<sup>(١)</sup> ! فليس قصور الفهم هو علة هذه الأفكار ..

وعندما يتحدث على عبد الرازق عن وجود تصورين للحاكم في نظر علماء الإسلام ، أحدهما - وهو مذهب الجمهور ، في رأيه - يرى الحاكم ذا سلطان إلهي مستبد .. يبصر الشيخ الخضر أثر التقليد لمذاهب الغربيين - لامذاهب الإسلاميين - في هذا الادعاء .. فيقول - في تحفظ العلماء ودقتهم : « والذي يؤخذ بطريق الاستنتاج أن المؤلف عرف أن للغربيين في سلطة الملك مذهبين فابتغى أن يكون للمسلمين مثلهما ، ولما لم يجد في كلام أهل العلم عن الخلافة ما يوافق أو يقارب القول بأن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله تلمسه في المدائح من الشعر أو النشر .. »<sup>(٢)</sup> ١٩ ..

وعندما يستند الشيخ على عبد الرازق إلى آراء المستشرق « السير أرنولد » (١٨٦٤ - ١٩٣٠) في تقرير « أحكام شرعية » خاصة بالإمامة والخلافة ، يبصر الشيخ الخضر أثر الافتتان بالغرب وتأثيرات الهيمنة التي تمارسها الحضارة الغربية على عقول البعض

(١) الباب الثالث من الكتاب الثاني ( ص ١٧٢ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول ( ص ١٤ من طبعة الأصل ) .



إلى الحد الذي جعلهم يأخذون عنها ، لا المباحث التاريخية والاجتماعية ، بل وأحكام الشرع والدين ؟ . . . فيقول : « . . . ولو أحالنا المؤلف - ( على عبد الرازق ) - على كتاب السير أرنولد - ( الخلافة ) - في بحث تاريخي أو اجتماعي له مساس بالخلافة لأخذ منا الأسف على أن فاتنا الاطلاع عليه مأخذاً بليغاً ، ولكنه أحالنا على كتاب السير أرنولد في تحقيق حكم شرعي ، فقلنا : لعله أراد خلط الجد بالهزل ، أو إخراج أحكام الشريعة من دائرة الراسخين في علومها ! يجب أن تكون قيمة الأحكام الشرعية في نظر المؤلف فوق هذا التقدير ، وما ينبغي له أن يخيل إلينا أننا في حاجة إلى الاقتداء بعقول الغربيين حتى في أمور الدين من واجب وحرام . وإذا كان المؤلف يدري أن للشريعة أصولاً ومقاصد لم يدرسهما السير أرنولد حتى دراستهما ، فإن إحالتنا على كتابه ليست سوى عثرة في سبيل البحث تعترض السذج فتكبوا بهم في تردد وارتياب»<sup>(١)</sup> !

وعندما يتصور الشيخ على عبد الرازق ، ويصور الرسول ﷺ ، مجرد «مُبَلِّغ» رسالة ، لاحظ له ولا شأن « بالتنفيذ » لما تضمنته هذه الرسالة من تنظيم للمجتمعات وسياسة للناس . . . ينيه الشيخ الخضر إلى تأثيرات صورة المسيح ، عليه السلام ، بنظر علمانية الحضارة الغربية ، في تلوين تلك الصورة المدعاة لنبي الإسلام . . . «فالرأى الذى يقصده المؤلف - ( على عبد الرازق ) - حسبما تصرح به ألفاظه وما يسوق عليه من الشبه - هو أن النبى ﷺ ، مُبَلِّغ فقط ، ولم يكن من وظيفته تنفيذ ما أوحى إليه بتبليغه ، وأنه لم

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول (ص ٢٩ من طبعة الأصل) .

يأت بشريعة لها مساس بالقضاء وسياسة الدولة . وهو رأى لم ينسج على أصل شرعى ولم يقم على بحث علمى ، ولكن الافتتان بزخرف الحياة الأفرنجية يتخامر العاقل ، فإذا الخيال ينقر بالقلم ما شاء أن ينقر ، ويقلب صور الحقائق إلى ما لا يخطر على قلب أفك أثيم»<sup>(١)</sup> !

وإذا كان اللاهوت المسيحى قد تصور المسيح مُنَبَّتِ الصلة بالدولة والسياسة ، يدعو إلى أن ندع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . . فهو قد تصوره إليها أو ابنا لله ، له خصائص الألوهية وصلاحتها . . فإذا جاء الشيخ على عبد الرازق وتحدث عن سلطان الرسول ، ﷺ ، على القلوب سلطانا يجعل له « حق التصريف لكل قلب تصريفا غير محدود » . . رأينا الشيخ الخضر ينبه على أن الإسلام يرى الله سبحانه وتعالى هو المنفرد بتصريف القلوب . . وينقل رأى الحافظ ابن حجر العسقلانى ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ - ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م ) فى (فتح البارى) والذى يقول فيه : « إن الله تعالى تمدح بالانفراد بذلك ولا مشارك له فيه » . . ورأى البيضاوى ( ٦٨٥ هـ - ١٢٨٦ م ) الذى يقول فى تفسير آية : (ونقلب أفئدتهم وأبصارهم)<sup>(٢)</sup> : إن فى نسبة تقليب القلوب إلى الله إشعارا بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلها إلى أحد من خلقه . . . ثم يحدد الشيخ الخضر مصدر هذا « الغلو » فيقول : « وإنك لتجد فى هذه الجمل من الغلو فى الوصف ما لم يذكره النبى ، ﷺ ، عن نفسه ، وإنما علق بقلم المؤلف - (على عبد الرازق) - من أثر ديانة أخرى»<sup>(٣)</sup> ! . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الثانى ( ص ١٦٥ من طبعة الأصل ) .

(٢) الأنعام : ١١٠ .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الثانى ( ص ١٦٦ من طبعة الأصل ) .

وفى الحديث عن موقف علماء الإسلام من الفلسفة يلمح الشيخ الخضر خطر النهج الذى يجعل أصحابه مقلدين « لكل ما يلفظ به الغربيون » (١) . .

ولم يكن الرجل داعية لإقامة الأسوار بين الحضارات ، ولكنه كان نصيرا للتفاعل الصحى الراشد ، الذى يقوم بين حضارات مستقلة بما تتميز به وتتميز من سمات وخصائص . . وعدوا للافتتان بزخرف الحضارة الغربية . . وهو يتحدث عن هذا الموقف المتوازن عندما يعرض لموقف حضارتنا من الحضارة اليونانية ، فيقول : « لقد عنى المسلمون من علوم اليونان بالفنون التى كانت معروفة لهم ، أو كانت بضاعتهم فيها مزجاة (٢) . وكانوا يصرفون عنايتهم إلى هذه العلوم على قدر ما يرون لها من فائدة ، وعلى حسب ما تمس إليه الحاجة ، فأقبلوا على العلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة والمنطق بمجامع قلوبهم ، وأعطوا جانبا من عنايتهم إلى ما نقل لهم من سياسة أفلاطون وأرسطو ، مع علمهم بأن أيديهم مملوءة بمبادئ السياسة الكافية فى تدبير مصالح الأمة وصيانة حقوقها على منهج الحرية السامية والعدالة الصادقة . . . ومن نظر فى تاريخ عظماء الإسلام ببصيرة لم تفتتن بزخرف المدنية الغربية رأى أن سيرتهم العملية وما يلفظون به من نوابغ الكلم ما يشهد له بأنهم أدركوا فى فن السياسة شأوا بعيدا ولم يكن حظهم منها أقل من حظ دارسى كتابى الجمهورية والسياسة » (٣) !

---

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٥١ من طبعة الأصل ) .

(٢) أى رائجة .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٤٨ من طبعة الأصل ) .

لقد أبصر الشيخ الخضر أثر « التغريب » و « الافتتان بالحضارة الغربية » فى مجيء دعوى الشيخ على عبد الرازق جانحة عن مسار الفكر السياسى الإسلامى منذ تبلور هذا الفكر وحتى عصرنا الحديث .. ذلك أن من آفات هذا « التغريب » :

● تصور تطور كل المجتمعات على ذات الدرب وبذات المراحل وعلى نفس النحو الذى سلكه المجتمع الغربى فى التطور !

● وتصور كل المدارس الفكرية والمذاهب والمنظومات الفكرية فى ضوء مثيلاتها الغربية .. إلى الحد الذى نرى فيه ذاتنا وتاريخنا وواقعنا بمنظار الاستشراق ! ..

\*\*\*

ولم يكن خلاف الشيخ الخضر مع هذا « النهج التغريبى » مجرد استمساك بفضيلة الاستقلال الفكرى ، وفرط أنفة من التبعية لقوم غير مسلمين ، كما قد يفهم البعض خطأ وقصر نظر ! .. وإنما كان وراء هذا الموقف - قضيلا عن أن فضيلة الاستقلال الفكرى هى السبيل الوحيد لرؤية الخصائص التى تميز بين الحضارات ، ومن ثم فإنها السبيل الوحيد لتحصيل الحقيقة وإدراك الصواب . كان وراء هذا الموقف المعادى لهذا « النهج التغريبى » « موقفا وطنيا » يدرك وظيفة هذا النهج التغريبى فى تكريس التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية المفروضة على وطن العروبة وعالم الإسلام من قبل أبناء الحضارة الغربية الغزاة المستعمرين .. فالتبعية الفكرية ، هنا ، تلعب دورا فاعلا وفعالا فى تأييد وتأييد الاستعمار الذى يحول بين المسلمين وبين الحرية والنهضة والتقدم إلى الأمام ! ..

لقد كان الخضر : «شيخا - مجددا - مناضلا» . . فهو عالم ملتزم بأصول الشريعة ومقاصدها . . وهو مجدد ، جعله تجديده مهتما بواقع المسلمين المعاصر ، معنيا بالحلول الكافلة للأمة تجاوز سلبيات الواقع الذى تعيش فيه - وهو مناضل يدرك دور الشريعة والتجديد فى التصدى لأعداء الأمة ، الذين يفرضون عليها القهر والعبودية والتخلف ، ويحولون بينها وبين الحرية والقوة والانطلاق . .

● فهو ، فى تونس ، قد ناهض الاستعمار ، الذى اضطره إلى الهجرة من وطنه الأول إلى الشام . . .

● وهو ، فى الأستانة ، يشارك فى العمل السياسى ، ويضطلع بمهام فى السفارات الخارجية ، يجعله على دراية بما يصنع الغرب وما يبنت لعالم الإسلام . . .

● وهو فى دمشق ، يناضل الاستبداد ، ويدخل السجن . . . ثم يضطره الاستعمار الفرنسى - الذى هجره من تونس - إلى الهجرة من دمشق إلى القاهرة . . .

● وفى القاهرة - ويصدر كتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) - أبصر الرجل كم هى جليلة تلك الخدمة التى يقدمها للاستعمار كل من يدعو إلى تجريد الإسلام من طابعه ودوره السياسى ، وتجريد الدولة ، فى وطن المسلمين ، من صبغتها الإسلامية ، وتقديم الإسلام دينا لا دولة ، ورسالة روحية لا شرع فيها ولا سياسة . . . ذلك أن المسلمين ، فى ظل الاستعمار ، إذا اهتموا «بالله» ، و«تركوا ما لقيصر لقيصر» ، كان المستفيد الأول من ذلك هو الأجنبى ، لأن «قيصر» هنا

هو الاستعمار ! .. «فعلمنة الإسلام» هي - فى حقيقتها -  
وبصرف النظر عن النوايا - تشريع يمنع الحرج والإثم عن ضمير  
المسلم إن هو خضع لسلطان أجنبي أو سلطة غير إسلامية ...  
ومن ثم فإن اشتراط «أسلمة الدولة» و«أسلمة القانون» ، هو -  
فى الحقيقة - دعوة للمسلمين كى يثوروا فى سبيل حريتهم  
وتسويد شريعة الإسلام فى الوطن الذين يعيشون فيه ! ..

أبصر الشيخ الخضر هذه الحقيقة الجوهرية ، ونبه إليها وهو يرد  
دعوى الشيخ على عبد الرازق : «علمانية الإسلام» !

فهو عندما يتبه على تهافت أدلة الشيخ على عبد الرازق وحججه ،  
يشبهها - ساخرا - بوعود الدول الاستعمارية وعهودها؟! .. فيقول  
عنه : «بأنه تشبث بأوهى من عهد دولة استعمارية»<sup>(١)</sup>!

وعندما يستدل على عبد الرازق على أن محمدا ، ﷺ ، كان  
رسولا مبلغا ، ولم يكن حاكما منفذا ، بأن «الرسالة» غير  
«المللك» ، وبكلمة المسيح ، عليه السلام : «أعطوا ما لقيصر لقيصر  
وما لله لله» ، وبأن يوسف ، عليه السلام ، كان عاملا فى دولة  
لاتدين بدينه ... ينبه الشيخ الخضر على مغايرة النهج الإسلامى  
لما سبقه من نهج فى هذا الأمر ... ويشير إلى الخطر البادى من  
استغلال هذه الدعوى فى تكريس انفراد «القيصر» المعاصر ،  
الاستعمار ، بالسلطة والسلطان فى عالم الإسلام .. فيقول : «لم  
يرض محمد بن عبد الله ، عليه السلام ، أن يقيم تحت سلطان غير  
سلطان الله ، ولم يرض لمعتنقى دينه الخفيف أن يستكينوا لسلطة  
غير إسلامية ، وفرض الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد . وما

(١) الباب الثانى من الكتاب الثانى ( ص ١٥٢ من طبعة الأصل ) .

ينبغي للمؤلف - ( على عبد الرازق ) - أن يحشر فى غضون كتابه مثل هذه الكلمة - ( أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله ) - التى تقضى حاجة فى نفس المخالف المتغلب ، وتبقى فى النفوس أثر الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها»<sup>(١)</sup> ! . . «إن محمد بن عبد الله ، صلوات الله عليه ، لم يعترف بسلطة دار الندوة بمكة ، وحاربها حتى خضد شوكتها واستأصل جرثومة فسادها ، ولم يعترف بسلطة قيصر ، وأخذ يعد ما استطاع من قوة ليدفع شره ويقوض دعائم ملكه . .»<sup>(٢)</sup> ١٩

كذلك ، فإن الادعاء بأن الإسلام دين ليست به شريعة لسياسة الدولة والمجتمع ، هو - وعينا أم لم نع - دعوة تمنح المشروعية لسلطان الأجنبي المتغلب وفلسفة قانونه الغريبة عن روح الأمة وهويتها الحضارية ، ذلك أن «الإسلام يقصد من تأسيس الدولة الإسلامية أمرين :

أحدهما : إجراء أحكامه العادلة ونظمه الكافلة بسعادة الحياة ، إذ لا يقوم عليها بحق إلا من آمن بحكمتها وأشرب قلبه الغيرة على تنفيذها .

ثانيهما : الاحتفاظ بكرامة أوليائه وإعزاز جانبهم حتى لا يعيشوا تحت سلطة مخالف يدوس حقوقهم ، ويرفع أبناء قومه أوملته عليهم درجات»<sup>(٣)</sup> ١٩

(١) الباب الثانى من الكتاب الثانى ( ص ١٣٦ ، ١٣٧ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثانى من الكتاب الأول ( ص ٣٤ من طبعة الأصل ) .

(٣) الباب الثانى من الكتاب الثانى ( ص ١٤٦ من طبعة الأصل ) .

والذين يجعلون الإسلام « دينا » لا « شرعا » ، سيهدرون ، ضمن ما يهدرون من «مقاصد الشريعة» مقصد «الجهاد» ، الذى تجاوز كونه سبيلا «لحفظ الدين» ، وأصبح ، فى مواجهة الاستعمار الأجنبى السبيل الأول لحفظ مقاصد الشريعة كلها؟! . . ذلك «أن المقاصد التى تقصدها الشريعة السماوية ترجع إلى حفظ النفس ، والدين ، والعقل ، والعرض ، والنسب ، والمال . فالقصاص ، مثلا ، مشروع لحفظ النفس ، وحد الزنا لصيانة النسب ، وحد القذف لصيانة العرض ، وعقوبة شارب الخمر لصيانة العقل ، والجهاد لحفظ الدين . بل الاستعمار الأجنبى دل على أن الجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى : ( إن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة )<sup>(١)</sup> . . «<sup>(٢)</sup> . فللشريعة الإسلامية ، فى الواقع الإسلامى ، دور تحريرى . . وهى ليست مجرد نصوص ! .

ولقد كان طبيعيا للرجل الذى أدرك دلالة سيادة الشريعة وأحكامها على استقلال الأمة ودولتها ، أن يبصر دلالة سيادة «الشريعة» الاستعمارية فى بلادنا على خضوعنا لهذا الاستعمار . . فأحكام الشريعة الإسلامية هى قانون الأمة الطبيعى ، وفى سيادتها ، بدلا من الفلسفة القانونية للحضارة الغازية ، مظهر من مظاهر الاستقلال . . «وإذا كانت القوانين الوضعية لا يخضع لها المسلمون بقلوبهم ، ولا يتلقون القضاء القائم عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير مطابق لقاعدة الحرية ، إذ المعروف أن الأمة الحرة هى التى تساس

(١) التوبة : ٨ .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث ( ص ٢٠٠ من طبعة الأصل ) .



بقوانين ونظم تألفها وتكون على وفق إرادتها أو إرادة جمهورها .  
 فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حرمتها إلا أن تساس بقوانين ونظم  
 يراعى فيها أصول شريعتها ، وكل قوة تضرب عليها قوانين  
 تخالف مقاصد دينها فهي حكومة مستبدة غير عادلة . فالذين  
 ينقلون قوانين وضعها سكان رومة أو لندرة أو باريز أو برلين ،  
 ويحاولون إجرائها في بلاد شرقية ، كتونس أو مصر أو الشام ،  
 إنما هم قوم لا يدرون أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من أفق  
 لا تدب فيه عناكب الخيال أو الضلال ، وأن في هذه القواعد ما  
 يحيط بمصالح الأمة حفظا ، ويسير بها في سبيل المدنية الراقية  
 عَنَقًا<sup>(١)</sup> فسيحا . ولو قبض الله لشعوب هذه الأمة الإسلامية  
 رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الأمم ، لألفوا لجانا عن وقفوا  
 على روح التشريع الإسلامى ، وكانوا على بصيرة من أحوال  
 الاجتماع ومقتضيات العصر ، وناطوا بعهدتهم تدوين قانون  
 يقتبس من أصول الشريعة ويراعى فيه قاعدة جلب المصالح ودرء  
 المفاسد . وبغير هذا العمل لا يملك المسلمون أساس حرمتهم ،  
 ولا يسيرون في سبيل سعادتهم آمنين»<sup>(٢)</sup> !

فسيادة أحكام الشريعة فى الأمة ، وهيمنتها وهيمنة فلسفتها  
 بالمؤسسة القضائية الوطنية قسمة من قسما « الاستقلال  
 الحضارى » ، بدونها ستظل سيادة الأمة منقوصة ، وحرمتها  
 ناقصة ، حتى ولو حققت « الاستقلال السياسى » ، فأصبح  
 لها « عَلم » و « نشيد » !؟ ..

(١) العنق - بفتح العين والنون - هو السير السريع .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثالث (٢٤٣ ، ٢٤٤ من طبعة الأصل) .

ومن هذه « الزاوية النضالية » ، وبهذا « المنطق التحريري » أبصر الشيخ الخضر مهمة « الخلافة » الإسلامية ، ودورها التوحيدي للأمة ، ومردود هذا الدور وفعاليتها في مواجهة التحديات التاريخية التي فرضها الاستعمار الغربي على عالم الإسلام . . « فالخلافة لاتزيد على ما يسمى دولة ، إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوبا مختلفي العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايها بعاطفة من أنفسهم واختيار . ومن هذه الواجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ، ويحاول الغرّ ، الذي ينخدع ببهرج آرائهم ، أن يطوى رايها ويمحو أثرها» (١) ١٢! . .

لقد كانت الحصن الذي جمع المسلمين ، على امتداد تاريخهم الطويل ، في مواجهة الغزاة . . وحتى في لحظات ضعفها ومرضاها ، كانت « الرمز » الذي ظل الاستعمار على عدائه له وسعيه لمحوه ، مخافة أن يتداركها التجديد والإصلاح فتعود حصنا للمسلمين ، يجمع وحدتهم ، ويحول بين الاستعمار وبين التهام أوطانهم واستنزاف ثرواتهم واحتلال عقلمهم بفكرية التغريب . .

هكذا أدرك الشيخ الخضر خطر دعوى « علمانية الإسلام » على قضية القضايا بالنسبة للأمة . . قضية : رفضها لسلطان الأجنبي ، ونهوضها لانتزاع حررتها من الاستعمار .

\* \* \*

وإذا كان كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قد ذهب في تشويه صورة « الخلافة » الإسلامية ، تاريخيا ، إلى حد الافتراء الذي جعلها قهرا مسلحا واستبدادا بالأمر ، من دون الأمة ، باسم

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٨٧ من طبعة الأصل ) .

الله . . فإن كتاب الشيخ الخضر قد برئ من «رد الفعل» الذى يبيض وجهه هذه الخلافة دائما ، حتى ولو كان ذلك بالزور والبهتان . . بل إن الرجل لا يرغب فى إدارة المعركة حول اسم النظام وعنوانه . . فالدولة الإسلامية هى المطلب . . وليست «الخلافة» هى الشكل الوحيد ولا الاسم المفرد لهذه الدولة الإسلامية . . وفارق بين أن تنتقد تراثنا فى نظم الحكم لنقترب من مقاصد الإسلام فى «الدولة الإسلامية» ، وبين أن يكون هذا النقد سبيلا إلى التخلي عن شرط «أسلمة الدولة» وتجريد الإسلام من شرعه ومدخله فى السياسة وتنظيم المجتمعات . . «فلم يدع أحد قط أن صلاح شأن الرعية وصيانة شعائر الدين مربوطان باسم الخلافة ، وأن لقب الخليفة كالرعية النافعة ، يذهب بها كل بأس ، أو الدعوة المستجابة ، ينزل عندها كل خير ، والذى نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا تترك آثارها وتمنحك ثمارها من منعة وعزة وعدالة إلا إذا سارت على سنة العزم فى الأمور والحكمة فى السياسة»<sup>(١)</sup> .

وإذا كان العصر الحديث قد ألح وبلح على إعلاء مكانة الأمة فى تسيير شئون الدولة والمجتمع فليس هناك فى نهج الإسلام السياسى ما يعارض هذا الاتجاه . . بل إن هذا هو نهج الإسلام الأصيل فى هذا الباب « فالقوة المشروعة للخليفة لا تزيد على القوة التى يملكها رئيس دولة دستورية ، وانتخابه فى الواقع إنما كان لأجل مسمى وهو مدة إقامته قاعدة الشورى على وجهها ، وبذله الجهد فى حراسة حقوق الأمة ، وعدم وقوفه فى سبيل حريتها»<sup>(٢)</sup> . . وشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٩١ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول ( ص ١٣ من طبعة الأصل ) .

ووزراء ومجلس نيابى يجرى انتخابه تحت ظلال الحرية التامة لا يخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقية بحال»<sup>(١)</sup> . . بل لقد ذهب الإسلام السياسى فى شروط الخليفة إلى الحد الذى يجعل من دولته « الواقع » القريب من « مثال » « المدينة الفاضلة » ! . . فلقد « قرر جمهور أهل العلم فى شروط الخليفة أن يكون بالغاً فى العلم رتبة الاجتهاد ، وأن يكون ذا رأى وخبرة بتدبير الحرب والسلم ، وأن يكون شجاعاً لا يرهب الموت الزؤام فما دونه ، وأن يكون عادلاً لا تأخذه فى الحق لومة لائم . وتعرف مزية العدل باختبار سيرته فيما كان يتولاه من أعمال قبل منصب الخلافة أو بما تدل عليه التجارب . والمشاهدة الطويلة من استقامته وشرف همته وإنكاره ما يفعل الظالمون بغيرة وحماسة . . »<sup>(٢)</sup> .

وليست صحيحة ولا دقيقة ولا صادقة تلك الصورة الشوهاء التى عممها صاحب (الإسلام وأصول الحكم) على مجمل نظام الخلافة الإسلامية عبر التاريخ الإسلامى . . « فلقد أتى عليها حين من الدهر وهى لا تنتضى حسامها ولا تلمع بإنذارها ووعيدها إلا فى وجه عدو يتربص بالمؤمنين الدوائر ، أو تائر عصفت به ريح الأهواء وماله من أولى الألباب ولى ولا عاذر . وأدركها زمن بعدت فيه عن حقيقتها ، فخلطت عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، وربما كان إثمها فى بعض الأحيان أكبر من نفعها »<sup>(٣)</sup> . . فالتعميم فى تصوير الخلافة بصورة « القهر المستبد باسم الله » غريب عن المنهج العلمى فى دراسة التاريخ . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٨٤ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٨٢ من طبعة الأصل ) .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٦٤ من طبعة الأصل ) .

أما الصورة العثمانية للخلافة ، والتي أتاحت لأعداء «الدولة الإسلامية» تشويه صورة الخلافة ، بإطلاق وتعميم ، فإن الإسلام السياسي حجة عليها وعلى سلاطينها ، وليست هي بالحجة على هذا الإسلام ! . . . « ولو أن المتأخرين من سلاطين آل عثمان أعطوا للخلافة شيئاً من حقوقها ، وراعوا ما أمر الله به من وسائل استقامتها لما انقرط عقد هذه الممالك الإسلامية وأصبح كل قطعة منها تحت سلطة أجنبية تستبد عليها في حكمها وتتصرف في رقاب شعوبها وأموالهم كيف تشاء» (١) .

لكن المرض لا يبرر الإعدام . . . والفساد لا يستدعي اليأس من الإصلاح . . . فإذا كانت الخلافة الإسلامية لاتعدو : «الدولة الإسلامية الجامعة» ، «فليس إصلاح شأنها - (إذا فسد) - وإعادتها إلى سيرتها المثلى من يغارون على مصلحة الشرق واتحاد شعوبه ببعيد» (٢) !؟

هذا عن الخلافة في التاريخ . . .

\* \* \*

ولقد كانت الفكرة الجوهريّة والمحوريّة لكتاب ( الإسلام وأصول الحكم ) هي دعوى أن الإسلام دين لا دولة ، ورسالة لا حكومة ، ويا بعدما بينه وبين السياسة وتنظيم المجتمعات !

وبعض الذين تصدوا لنقد هذا الكتاب بلغوا في معاداة هذه الدعوى مبلغ «رد الفعل» ، حتى لقد بدت في أقوالهم رائحة تصور الحكومة الإسلامية «حكومة دينية» تشبه تلك التي عرفتها أوروبا حاكمة «بالحق الألهي» . . . ذلك أنهم تحدّثوا عن «وحدة» الدين والدولة ، مقابل دعوى «الفصل» بينهما ! . . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٨٧ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٦٤ من طبعة الأصل ) .

لكن هذا الموقع - موقع «رد الفعل» ، الغريب عن روح الإسلام وجوهره - لم يكن هو الموقع الفكرى للشيخ الخضر عندما نقض كتاب الشيخ على عبد الرازق . . . فهو قد تبنى موقف علماء الكلام المسلمين ، من مختلف تيارات فكر أهل السنة ، الذين قرروا أن «الخلافة - الإمامة - الدولة» ليست من أصول الدين ولا أركانه ولا عقائده ، وأنها من الفروع . . . ومن ثم فلا حجة لمن يدعى «علمانية الإسلام» بسبب خلو القرآن من الآيات التى تنص على «الخلافة - الإمامة - الدولة» فمكان الفروع ليس بالضرورة هو القرآن الكريم . . . واستمراراً لهذا النهج الإسلامى العريق قال الشيخ الخضر : «إن الخلافة ليست من نوع العقائد<sup>(١)</sup> . . . وبحسبها يرجع إلى النظر فى حكم عملى لا فى عقيدة من عقائد الدين . وما يترتب على الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أن الأحكام العملية يكتفى فيها بالأدلة المفيدة ظناً راجحاً ، وأما العقائد فإنها لا تقوم إلا على براهين قاطعة . . . فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلى ، إذ ليست الخلافة زائدة على إمارة عامة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل ، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالخفى الذى يحتاج إلى أن يأتى به قرآن صريح . . . فالقرآن لم يصرح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بثه فى تعاليمه من الأصول التى تبينها السنة ويرجع إليها الراسخون فى العلم عند الحاجة إلى الاستنباط ، ولأن فى الأمر بإطاعة أولى الأمر عبارة لأولى الألباب . . .»<sup>(٢)</sup> ! فإذا استدلل علماء الإسلام على وجوب

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول ( ص ٣٣ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول ( ص ٧٤ ، ٧٥ من طبعة الأصل ) .

«الخلافة - الإمامة - الدولة الإسلامية» بضرورتها ، لأن «ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ولا يزعمهم عن الباطل وازع ، يفضى إلى تبدد الجماعة ، وإضاعة الدين ، وانتهاك حرمة الأموال والنفوس والأعراض ، فإنهم - (بهذا الاستدلال) - إنما يطبقون قاعدة شرعية ، وهى قاعدة : «الضرر يزال» أو قاعدة : «مالا يتم الواجب المطلق إلا به ، وكان مقدورا ، فهو واجب»<sup>(١)</sup> .

ومن هذا الموقع الفكرى ، الذى يرى وجوب «الدولة الإسلامية» - وليس أى دولة - دون أن تكون هذه الدولة عقيدة من عقائد الدين أو ركنا من أركانه - أنكر الشيخ الخضر الإسلامية الصورة التى صور بها الشيخ على عبد الرازق الخليفة المسلم ، ورفض ما قاله صاحب (الإسلام وأصول الحكم) عن طبيعة سلطات الخليفة فى الإسلام . . . لقد قال على عبد الرازق ، عن الخليفة : إن «ولايته عامة ومطلقة ، كولاية الله تعالى ورسوله الكريم» . . . وعلق الخضر على هذه العبارة فقال : «إنها من مبالغاته التى تضع للخلافة فى نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة ، ولو كان المؤلف - (على عبد الرازق) - يمشى فى بحشه على صراط سوى لتحرى فيسما ينطق به عن المسلمين أقوالهم المطابقة . وهم لم يقولوا إن ولاية الخليفة عامة ومطلقة كولاية الله ، فإن الله يفعل ما يشاء فيمن يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ، والخليفة مقيد بقانون الشريعة ومستول عن سائر أعماله . وكذلك رسول الله ، ﷺ ، له خصائص لا يحوم عليها الطير ولا يبلغها مدى البصر ، منها أن تصرفاته نافذة ولا تلقى إلا بالتسليم ، وتصرفات الخليفة قد تقابل بالمناقشة والنقض والإنكار . . .»<sup>(٢)</sup> .

(١) الباب الثانى من الكتاب الأول ( ص ٢٦ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول ( ص ١٠ من طبعة الأصل ) .

وفى صراحة وحسم يقرر الشيخ الخضر أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات التي فوضت بعضها منها للخليفة والإمام ، فلا علاقة لطبيعة سلطاته بتلك التي زعمتها الكهانة والدولة الدينية للأباطرة والملوك الذين جعلوا سلطانهم مستمداً من الله . . . لقد زعموا نيابتهم عن الله . . . بينما الخليفة الإسلامي نائب عن الأمة ووكيل عنها . . . « ولم نعثر على كلمة - (فى فكر علماء الإسلام) - تنبئ - ولو بطريق التلويح - أن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله ، ، وقصارى ما يستنتج من كلماتهم عنها ومباحثهم فيها أن الله أوجب على الناس إقامة إمام ، وأن ولايته تنعقد إما بمبايعة أهل الحل والعقد أو بعهد من الخليفة قبله ، وأنه إذا سعى فى السياسة فسادا ، كان للأمة انتزاع زمام الأمر من يده ووضعه فى يد من هو أشد حزماً وأقوم سبيلاً . . . »<sup>(١)</sup> .

فالإسلام يوجب «الدولة الإسلامية» ، التى تسوس الناس بشريعته ، وتحفظ بيضته . . . وفى ذات الوقت ينكر مزاعم القائلين بسلطان إلهى لرأس هذه الدولة . . . فلا هى «العلمانية» التى تفصل «الدين» عن «الدولة» ولا هى «الكهانة» - والدولة الدينية - والحكم بالحق الإلهى - ونيابة الحاكم عن الله . . . وإنما هى «الدولة المدنية» الحاكمة والمحكومة بشريعة الإسلام . . . وبعبارة الشيخ الخضر : «إن شارع الإسلام يقصد إلى أن يكون للمسلمين دولة ذات صبغة دينية<sup>(٢)</sup> . . . ورياسة غير منفصلة عن الدين . . . وإمارة مرتبطة بالدين<sup>(٣)</sup> . . . فالإسلام دين وشريعة وسياسة ، وعلى الدولة أن

(١) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٤ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ١٩٧ من طبعة الأصل) .

(٣) الباب الثانى من الكتاب الثالث (ص ٢٢١ من طبعة الأصل) .



تضع سياستها في صبغة إسلامية<sup>(١)</sup> . . . لأن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام اجتماعي ، فهو بالنظر إلى أصول العقائد ، التي هي باب الإيمان به ، إنما يدعى إليه بالحكمة والموعظة الحسنة ، إذ لا يمكن لبشر أن يدخل في قلب بشر عقيدة إلا أن يقرنها بما يثبتها في النفس من برهان أو إقناع . وأما الشرائع والنظم الاجتماعية ، فإن التجربة ، في القديم والحديث ، دلت على أنها لا تقوم في أمة ولا يطرد نفاذها إلا أن تكون شدة البأس بجانبها والسيوف من ورائها . فلا بد للإسلام من دولة ذات شوكة لتقوم على إجراء هذه الشرائع والنظم وتحول بينها وبين قوم لا يبصرون . . .»<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت دعوى صاحب (الإسلام وأصول الحكم) أن الرسول ﷺ ، كان «مبلغاً» فقط ، لم يكلف «بالتنفيذ» ، هي دعوى متهافئة لم يقلها قبله قائل ، من الشرق أو الغرب ، من المسلمين أو من غيرهم ، فإن الشيخ الخضر يتحدث عن ولاية الرسول ، رافضاً أن تقتصر على القلوب دون الأجسام - وهي دعوى على عبيد الرازي - ويقول : إن «النظر يقضى بأن الولاية على القلوب لا تكفي في صيانة الحقوق وحفظ النفوس والأموال والأعراض ، وأنه لا بد من ولاية يكون شأنها تنفيذ قوانين المعاملات والعقوبات فيمن يطغى به الهوى أو يتخبطه الغضب وإن كان من المؤمنين . فولاية الرسول ﷺ ، كانت على القلوب ثم على الأجسام ، وكانت ولاية هداية وتدبير لصالح الحياة ، وكانت رئاسة دينية وسياسية ، وكلاهما من عند الله ، ولا بعد بين السياسة والدين إلا في نظر قوم لا يكادون يفقهون حديثاً<sup>(٣)</sup> . . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الثالث (ص ٢٤٢ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٤٣ من طبعة الأصل) .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الثاني (ص ١٦٧ ، ١٦٨ من طبعة الأصل) .

لقد كان الرسول الأعظم مظهر السلطة التشريعية ، ومصدر السلطة التنفيذية . فالحكمة تجرى على لسانه ، ودم النفوس الخبيثة يجرى على سنانة . يرسل الموعظة الحسنة تحت مثار النقع ، ويسن القانون العادل وهو يقاتل وحوشا غابها الرماح ، ولقد كان فى تشريعه الحكيم أو عزمه النافذ عبرة لأولى الألباب . . .» (١) !

\*\*\*

وإذا كان « الدين » وضعا إلهيا ، ثابتا . . . فإن « الصبغة الدينية » للدولة الإسلامية وسياستها لاتعنى ثبات نظم هذه الدولة وثبات قوانينها ، ولاتعنى « الإلهية » و « الثبات » لهذه النظم والقوانين جميعا . . . فالثابت هو « المقاصد والفلسفات والغايات » وبعض قليل من الأحكام التى تعلقت بشوايت لاتتغير ولاتتطور بتغير الزمان والمكان . أما ماعدا هذا القليل فهو متغير ومتطور يلعب فيه العقل المسلم والإبداع التشريعى للمسلمين الدور الأول والأعظم دونما قيد إلا الروح العامة لشريعة الإسلام والمصلحة المبتغاة للأمة الإسلامية . . . فلقد « أجمع المسلمون على أن إصلاح السياسة شطر من مقاصد الإسلام - ( ولكن ) - هل ادعوا ، مع هذا ، أن الإسلام رسم للسياسة خطة معينة ووضع لكل واقعة حكما مفصلا ؟ . . الحق أنهم لم يفعلوا ذلك ، بل ملأوا كتبهم ببيان أن الشريعة فصلت بعض أحكام لاتختلف فيها أحوال البشر ، ثم وضعت أصولا ليراعى تطبيقها على الوقائع حال الظروف الحافة بها ، ومن هذه الأصول قاعدة : «رعاية المصالح المرسله» ، وقاعدة : « العادة محكمة » ، وقاعدة : « سد الذرائع » ، وقاعدة : « المشقة تجلب التيسير » ، وقاعدة :

(١) الباب الأول من الكتاب الثانى ( ص ١١٢ من طبعة الأصل ) .

«ارتكاب أخف الضررين» ، وقاعدة : «الضرر يزال» (١) . . .  
ولقد عنيت الشريعة ، في الأكثر ، بتفصيل مالا تختلف فيه  
مصالح الأمم ولا يتغير حكمه بتغير الزمان والمكان ، وذلك ما  
يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات ، ثم جاءت إلى  
قسم المعاملات والسياسات فأنت على شيء قليل من تفاصيله ،  
وطوت سائره في أصول عامة ثلاث :

إحداها : أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال  
الزمان وتطور الشعوب ، فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر  
العالم في منشئها وما يترتب عليها من أثر ، واستنبط لها حكما  
بقدر ما تسعه مقاصد الشريعة ومبادئها العليا .

ثانيها : أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد في كل حين ،  
والنص على كل جزئية غير متيسر ، علاوة على أن تدوينها  
يستدعى أسفارا لا فائدة للناس في كلفة حملها .

ثالثتها : أن الشريعة لا تريد أسر العقول وحرمانها من التمتع  
بلذة النظر والتسابق في مجال الاجتهاد» (٢) . .

ولذلك وجدنا فقهاء المسلمين يجتهدون ، كل من منظوره ،  
وعلى ضوء واقعة ، ووفق مقتضيات عصره ، يجتهدون في  
«وضع» القوانين الإسلامية المسترشدة بروح الشريعة والمخكومة  
بمنطقها الإسلامي العام . . فهم « ينظرون إلى المصالح ويوازنون  
بينها وبين المفسد . . كما ينظر إليها أصحاب القوانين الوضعية ،  
من حيث عظمها وصغرها ، ومن حيث ما يترتب عليها في الخارج

(١) الباب الثالث من الكتاب الثاني ( ص ١٧٧ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثاني من الكتاب الثاني ( ص ١٥٤ ، ١٥٥ من طبعة الأصل ) .

من آثار نافعة أو عواقب سيئة»<sup>(١)</sup> . . ثم يصوغون القوانين ، التي  
كونت تراثنا في فقه المعاملات .

فالذين يتصورون أن «أسلمة القانون» في الدولة الإسلامية ، يعنى  
إلزام الحاضر باجتهادات الماضى ، أو إلزام كل عالم الإسلام باجتهاد  
واحد ، لا يفقهون هذا الجانب من سياسة الإسلام . . بل إن بلوغ  
عالم الإسلام فى التقارب والتضامن والاتحاد درجة إقامة الخلافة  
الواحدة ، أو الحكومة الواحدة لا يعنى وحدة النظم والقوانين إذا  
ما اختلف الواقع فى إطار عالم الإسلام . . ذلك «أن أخذ الأمم  
الإسلامية بحكومة واحدة لا يقتضى توحيد قانونها السياسى أو  
القضائى ، بل يوكل أمر كل شعب إلى أهل الحل والعقد منه ،  
فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحه ، ولا يقطعون أمرا حتى  
يشهدهم من أتوا العلم بأصول الشريعة لئلا يخرجوا عن  
حدودها ومقاصدها . . . فالتشريع الإسلامى قائم على رعاية  
المصالح ، وما هى إلا المصالح التى توضع فى ميزانه المستقيم ،  
وهذا الميزان المستقيم لا يبخس شعبا من الشعوب مصلحته التى  
يشهد بها العقل السليم ، ولا يفصل حكما واحدا يجريه على كل  
شعب وفى كل زمان ، إلا إذا لم تختلف فيه مصالح الشعوب ،  
فإن اختلفت اختلفا يعقله العالمون فلكل شعب حكم وسياسة ،  
وذلك تقدير العزيز العليم»<sup>(٢)</sup> . .

فالدولة الإسلامية : دولة دستورية . . ورأسها : حاكم دستورى . .  
وأمتها : هى مصدر السلطات . . وقانونها إبداع وثمره لعبقرية  
فقيهاها ، يصوغون أغلبه بالاجتهاد المحكوم بروح الشريعة ومصلحة

(١) الباب الأول من الكتاب الثالث ( ص ٢٠١ من طبعة الأصل ) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثانى ( ص ١٧٩ ، ١٨٠ من طبعة الأصل ) .

الأمة المرتبطة بظروف الزمان ومقتضيات المكان . . . وهي ، فى ظل الخلافة والحكومة الواحدة ، أشبه بعصبة الأمم الإسلامية وجامعة الدول الإسلامية منها بالدولة الواحدة التى يسود فيها القانون الواحد والنظام الواحد فى واقع متغاير رغم وحدة الإسلام !

وإذا كان هذا هو حال «الإسلام السياسى» - أى البعد السياسى . . والسياسة الشرعية للإسلام - وإذا كانت تلك هى قاعدة «سياسة الإسلام» . . فهل بنا من حاجة «لعلمانية» الحضارة الغربية ، نتنكر باستعارتها لطبيعة إسلامنا ؟! . . وألا يرعوى أولئك الذين يزيفون تاريخنا السياسى وفكرنا الإسلامى السياسى ، لا لشيء إلا لافتعال التماثل بينه وبين تاريخ الكهانة الكنسية فى أوروبا العصور المظلمة والوسطى ، بل ويزيفون صورة الإسلام ، بجعله «علمانية» أو «كهانة» . . لا لشيء إلا ليبرروا استعارتهم «للعلمانية» الغربية . . فهم يستوردون «مشكلة» ليستوردوا لها «الحلول» ؟! . .

هكذا نظر الشيخ الخضر إلى القضية الخورية والجوهرية فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) . . وحدد ، حيالها ، رؤيته لموقف الإسلام ، فجاء كتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) البرهان الإسلامى على فساد تأويلات على عبد الرازق ، تلك التى حاولت «علمنة الإسلام» (١) . .

---

(١) لبيان دور الدكتور طه حسين فى كتاب (الإسلام وأصول الحكم) انظر الفصل الذى كتبناه عن «علمنة الإسلام والعمران» ، بكتابتنا (الإسلام بين التنوير والتزوير) طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٩٥ م .  
أما نص كتاب الشيخ الخضر - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) فلقد حققناه ونشرناه - مع رأى على عبد الرازق - فى كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٨٩ .

## الفهرس

٣	..... تهيد
٩	..... بطاقة حياة
٢٤	..... نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم



أسسها أحمد محمد محمد إبراهيم سنة ١٩٦٨ .



إلى الذاري العزيز ..

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني ، يستبدل العقل بالدين ، ويقيم قطيعة مع التراث ..  
فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي ، لأن الله والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع للمسلم تنويرا إسلاميا متميزا .

ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للقراء ، تصدر هذه السلسلة ، التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر :

- د . محمد عمارة ● المستشار طارق البشري .
- د . حسن الشافعي ● د . محمد سليم العوا .
- ا . فهمي هويدي ● د . جمال الدين عطية .
- د . سيد دسوقي ● د . كمال الدين إمام .

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح ، لإثارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر

الأهرام

AL-AHRAM

٤٠٠





To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)